إستراتيجية تنويع مصادر الدخل :
تجربة دولة الإمارات أنموذجاً

م.د. إسماعيل حمادي مجيد
جامعة الفلوجة

المستخلص:

يشير الواقع الاقتصادي، بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت تنمية اقتصادية واجتماعية رائدة وفريدة من نوعها على المستوى العالمي، إذ استفادت من الموارد المالية النفطية بعد اكتشاف النفط (التي كانت تفتقر إليه سابقاً) والذي يعد المصدر الرئيس لعملية التمويل ، لتنتهج بعد ذلك استراتيجيات متنوعة، منها سياسة التنويع الاقتصادي منطلقة إلى تغيير الهيكل الاقتصادي أحادي الجانب، ولتحقق بعدها نجاحات باهرة في تنوع مصادر الدخل القومي، إذ يعزى ذلك إلى السياسة الاقتصادية الناجحة ، التي لم تقف عند هذا الجانب، بل انطلقت لاقتصاد ما بعد النفط، والتوجه نحو مسار الاقتصاد المبني على المعرفة.

Abstract:

Economic reality shows that the United Arab Emirates has achieved a pioneering and unique economic and social development at the global level. It has benefited from the financial resources of oil after the discovery of oil (previously lacking), which is the main source of the financing process, , Including the policy of economic diversification to change the economic structure unilaterally, and then to achieve remarkable successes in the diversification of sources of national income, due to the successful economic policy, which did not stand on this aspect, but launched the economy after the oil, The path of the knowledge economy.

المقدّمة:

كان الاقتصاد الإماراتي يعتمد على المورد النفطي اعتمادا رئيساً لاسيما بعد اكتشاف النفط ، وتتجلى فيه ملامح الاقتصاد الأحادي الجانب ، إلا أن دولة الإمارات بذلت جهوداً كبيرة خلال العقود الماضية في تنويع مصادر دخلها ، من أجل تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة ، إذ حققت نجاحات باهرة وقطعت شوطاً كبيراً في التنويع الاقتصادي ولتتخطى الأهداف المرسومة ، لتنطلق إلى مرحلة جديدة من مراحل البناء والتقدم وهي الاقتصاد المبني على المعرفة ، ونظراً لأهمية هذه التجربة ارتئينا أن ندرسها بشيء من التفصيل باعتبارها نموذجاً يعتمد به لعلها تنفع في دراسة الاقتصاد العراقي .

1. مشكلة البحث:

تعاني معظم الدول المنتجة للنفط ومنها العراق إلى الاعتماد على مصدر أحادي الجانب في تمويل الموازنة العامة ، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ، وهذا ينعكس سلباً على اقتصاديات تلك الدول .

2. أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث في التطلع إلى التجارب التنموية الناجحة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي .

3. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الموارد المالية النفطية يفترض أن تكون نقطة انطلاق في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي لتتجاوز مزايا الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد المعرفة

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص وانتقاء كل ما يلاءم النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من تجارب بعض الدول الريعية النفطية وما انتهجت من مسارات تنموية ، يمكن الاستفادة منها في بناء الاقتصاد العراقي والاقتداء ببعض مزايا تلك التجارب .

5. منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره انسب المناهج في مثل هذه الدراسات ، واستقى المعلومات من الكتب والدوريات ، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات المطلوبة لغرض التوصل إلى النتائج المتوقعة بموجب الفرضية.

6. خطة البحث:

لغرض صياغة ومعالجة مشكلته واختبار فرضيته قسم البحث إلى ثلاثة محاور ، تضمن المحور الأول استراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي ، ويلقي المحور الثاني الضوء على بعض متطلبات استراتيجية التنويع الاقتصادي ، أما المحور الثالث فقد استعرضنا فيه اقتصاد ما بعد النفط ، ثم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي بنيت عليها بعض التوصيات أملاً للعمل بها في العراق.

المحور الأول : استراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي:

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية ضخمة خارجية التدفق مرتبطة بالإنتاج المحلي من الموارد المعدنية ، قد يؤدي التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات اقتصادية غير مشجعة للإنتاج المحلي . وبعد تجميع الإرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام ، وبما أن ذلك الإنفاق يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن توزيع الموارد المالية الحكومية على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور في المستقبل ، وتعد استراتيجية تنويع مصادر الدخل مهمة جدا لمثل هذه الاقتصاديات من أجل تأمين مستقبلها لأجيالها القادمة وعليه لابد من تحديد ماهية هذه الاستراتيجيات وأهدافها ومحدداتها .

أولاً: المفاهيم والأهداف والمحددات:

1 – المفاهيم:

الاستراتيجية وهي سياسات وأساليب عمل مرنة ومخططة قصيرة وطويلة الأجل تستخدم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة . (النهطاوي ، 2005 : 110) . ويمكن تعريفها بأنها خطة طويلة الأجل تقوم الإدارة العليا بوضعها لتحقيق الأهداف التنظيمية في المستقبل ويكون ذلك وفقاً لتنبأ يعتمد على خبراتهم وقدراتهم على استشراف المستقبل (الرسيني، 11:2014)

أما التنويع الاقتصادي فهو عملية تنويع مصادر الدخل ، أي تنويع القاعدة الإنتاجية ، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي ، بما يبعد الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسة ، كما يعني التنويع الاقتصادي، بانه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل ، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة بدلاً عن الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد ، أي تنويع مصادر الإرادات في الموازنة العامة (بوشول &غانبة& جرمون ، 2017 : 225) . ويعرف أيضا على انه تنويع لمصادر الدخل من خلال انتهاج أسلوب متوازن قائم على التكامل المدروس بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (صالح ، 2011 : 7) .

في هذا السياق يتمثل المفهوم في كيفية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد ناضب وهو النفط .

ويمكن توضيح مفهوم **التجربة** بأنها اختبار منظم لظاهرة معينة أو لمجموعة ظواهر ، يراد ملاحظتها بصورة دقيقة ومنهجية للكشف عن نتيجة ما ، أو تحقيق هدف معين (الرسيني ، 8:2014)

2 – أهداف استراتيجية التنويع الاقتصادي :

تهدف استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية متنوعة وجديدة التي تعمل على زيادة مصادر الدخل القومي ، فضلاً عن تقليل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، كون عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها من أجل الحصول على إرادات مالية متنوعة .

ولغرض تحقيق ذلك يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني وكالتي : (بوشول &غانبة& جرمون ، 2017 : 229)

أ – على المدى القصير:

يكون الهدف ضمن المدى القصير من استراتيجية التنويع الاقتصادي ، هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس النفط (على سبيل المثال) وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن العائدات التصديرية الأخرى .

ب – على المدى الطويل:

يتضمن الهدف المنشود على المدى الطويل ، استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية ، مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى ، أي أن القطاع الرئيس (النفط) قد يتم الاعتماد عليه ليكون في المستقبل وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي، وتحفيز النمو في قطاعات أخرى شقيقة كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بل حتى في قطاعات معدنية كالغاز والمعادن والفوسفات.

3 – محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي :

يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) إلى عدد من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي هي كالآتي : (بوشول &غانبة & جرمون ، 2017 : 229)

أ – العوامل المادية ورأس المال البشري .

ب – السياسات العمومية (السياسة المالية ، السياسة التجارية ، السياسة الصناعية) إذ يكون تأثيرها من خلال القاعدة الصناعية .

ج – متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الخصم ، التضخم ، التوازنات الخارجية) .

د – المتغيرات المؤسسية (الحركة ، البيئة الاستثمارية ، الوضع الأمني) .

هـ – الوصول إلى الأسواق : درجة الانفتاح على التجارة العالمية في السلع والخدمات ورأس المال ، القضاء على الحواجز الكمركية وغير الكمركية والحصول على التمويل المحلي والدولي .

سعت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية العاجلة في المهمات الحرجة المطلوب تحقيقها قبل (2000) من أجل تهيئة الأهداف العاجلة لاستراتيجية التنمية في المنطقة في مجالين هما الآتي :- (الكواري ، 1985 : 49 – 50)

1 – المجال الأول : ضبط مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة الذي يشمل :

أ – تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع سياسة إنتاجه لاعتبارات التنمية .

ب – تخفيض نسبة قوة العمل الوافدة ، وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها .

ج – إصلاح النفقات العامة وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية .

2 – المجال الثاني : عملية التنمية القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد الاعتماد على النفط .

أ – إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها .

ب – بناء قاعدة اقتصادية بديلة .

ج – بناء قاعدة علمية تقنية متطورة .

د – إصلاح نظام التربية والتعليم وربطه بمتطلبات التنمية .

هـ – توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة .

يتجلّى من الواقع في دولة الإمارات العربية المتحدة مشاهدة تجربة تنموية واسعة وسريعة ، إذ قطعت شوطا كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المدة (1986–2005) ، ويعزى ذلك إلى استخدام الموارد المالية المتأتية من إرادات النفط في بناء مجتمع حديث ودولة عصرية . ويمكن الاطلاع على تجربة الإمارات العربية المتحدة بدراسة هيكل القطاعات الاقتصادية في تلك الدولة .

1 – هيكل القطاعات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة :

أ – قطاع النفط والغاز:

تمتلك الإمارات العربية المتحدة احتياطات مؤكدة من النفط ، إذ تقدر بما يقارب (98) مليار برميل عند نهاية السنة وتشكل نسبة (7.7 %) من إجمالي احتياطي العالم في عام 2015 ، فضلاً عن امتلاكها ما يقارب (6) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي مؤكد في نهاية السنة ليحتل ما يقارب نسبة (4 %) من الاحتياطي العالمي للعام نفسه ، وفي مجال إنتاج النفط والغاز ، بلغ إنتاج النفط (2971.0)ألف برميل/ يومياً عام (2015) أي ما يعادل نسبة (3.5 %) من إنتاج النفط العالمي ، أما إنتاج الغاز الطبيعي فقد بلغ أكثر من (6) مليار متر مكعب/ سنوياً للعام نفسه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 : 332–335) ، ويعد مصدر الغاز الطبيعي من المصادر الحيوية للطاقة ، فضلا عن استخدامه كمادة أولية في العديد من الصناعات ، إذ كان يحرق سابقا دون الاستفادة منه ، وتحقق إنتاج النفط والغاز الطبيعي إرادات مالية ضخمة بلغت ما يقارب (89) مليار دولار خلال عام (2015) والعام الذي أعقبه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 343:2017) . وتجدر الإشارة هنا بأن هذه الإرادات تكون اقل بكثير عند مقارنتها في الأعوام التي كانت فيها أسعار النفط العالمية مرتفعة على سبيل المثال للحصر عام 2008 ، في هذا السياق إن تلك العائدات لا تعدو أن تكون في معظمها ريعاً اقتصادياً لثروةً ناضبةً في المستقبل الأمر الذي يتطلب توفير مصادر بديله ومضمونه للدخل. إن اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، قد احدث تغييرات جذرية ، إذ اتسمت

عمليات توظيف إراداته بالنجاح ، الأمر الذي أدى إلى بناء هيكل اقتصادي صحيح وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة ، فضلا عن بنية تحتية وفقا لأحدث المستويات العالمية في الرقي والكفاءة والتقدم، وأضحت دولة إمارات العربية المتحدة كثاني اكبر اقتصاد على مستوى الدول العربية ، وأصبحت احد اكبر الاقتصادات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي (ماجد ، : 6 2016).

ب- هيكل القطاعات غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة:

تفعيلاً لسياسة تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات القيمة العالمية توجهت الأنظار نحو الصناعة وبالأخص البتروكيمياويات والألمنيوم والتجارة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلاً عن القطاع المالي والإنشاءات (ماجد ، 2016 : 8) . بذلت دولة الإمارات جهوداً متميزة وكبيرة خلال الحقبة الماضية في تنويع مصادر دخلها ، فضلاً عن تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة ، ويتضح ذلك من خلال تتبع مسار مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2005 – 2015) . إذ تشير بيانات الجدول (1) إلى

جدول (1) مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الإماراتي خلال المدة (2005 – 2015)

مليار دولار*

البيان	2005	2010	2015
الناتج المحلي الإجمالي	227.7	206.9	322.8
الناتج المحلي غير النفطي	143.3	178.4	222.1
نسبة المساهمة	% 62.9	69.5	69.0

المصدر :- وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005 -2015)، إصدار 2012، ص 26 .

- ماجد ، احمد ، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية ، الإمارات العربية ، 2016 ، ص 7 .

*الدولار = 3.67 درهم

ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية من (62.9 %) بداية المدة إلى (69.0 %) نهاية المدة، إن النسبة الأخيرة انخفضت بمقدار طفيف جداً عن نسبة عام (2010) ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية . مما يدل على تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ، ونجاح استراتيجية الدولة في تنويع مصادر الدخل ، وإقامة اقتصاد متطور ومتنوع في المجالات كافة.

2 –تفعيل دور القطاع الخاص:

تؤكد معظم الدراسات إلى أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى الحد من الاعتماد الشديد على قطاع واحد، واستحداث صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإرادات غير التقليدية ، فضلاً عن التخلي من الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني (العيساوي ، 2009 : 7) .

لذلك سعت الحكومة الإماراتية من خلال العمل المستمر إلى تحفيز وتعزيز دور القطاع الخاص وتوجيهه ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني ، إذ تم وضع التوجيهات لخطط القطاعات الزراعية والصناعية والإنشاءات والتجارة وغيرها ، مع إعطاء القطاع الخاص دوراً اساساً وفعالاً فضلاً عن توفير الحماية من العوامل التي تقلل أو تحد من هذا الدور ، وتم وضع القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك، إن الواقع يشير إلى حدوث قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي في أواخر سبعينات القرن العشرين وبداية الثمانينيات ، واتسعت في تسعينياته ، وتأتي الخصخصة بعد ذلك وفقاً لتوجهات معظم الدول النامية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل بنظامها لتسجل مرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام، ليأخذ إدارة الأنشطة الاقتصادية كفائه معززاً بقوانين مشجعة له وحمائية بالوقت نفسه ، بعد أن اكتسب الخبرة واتسعت علاقاته بالعالم الخارجي(تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2012 : 28) . أصبح مسانداً للقطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ومكملا له . والجدول التالي يبين بعض المؤشرات التطور للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة .

يشير الجدول (2) إلى بعض مؤشرات القطاع الخاص الإماراتي إذ ساهم في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة (61.8 %) عام (2005) ونسبة (68.9 %) عام (2010) ، الأمر الذي يعكس دور هذا القطاع بدفعات استثمارية قوية تعزز من الأداء الاقتصادي العام . كما يلحظ نمو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة (49 %) سنويا وهذا يبرر الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص (العائلي) في مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الـدولة ، فضـلا

جدول (2) مؤشرات التنمية للقطاع الخاص لعامي (2005 , 2010)في دولة الإمارات العربية المتحدة

مليار دولار

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي %
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	33.2	80.8	143.4
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص	20.5	55.0	168.3
مساهمة القطاع الخاص %	61.8	68.2	–

الإنفاق الاستهلاكي النهائي	117.7	181.4	54.1
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	105.3	156.9	49
حصة القطاع الخاص من الإنفاق الاستهلاكي	12.4	24.5	-

المصدر : المركز الوطني للإحصاء ،الإمارات العربية المتحدة www.economy.a.c .

عن دوره في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إذ نمى بنسبة 1683% خلال المدة 2010-2005 ، حسب بيانات جدول(2) الأمر الذي يظهر تطور دور القطاع الخاص في عملية تنمية الاقتصادية .

المحور الثاني : بعض متطلبات استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات .

1 - توسيع الاستثمارات :

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام (2005) وحتى وقتنا الحاضر مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوقة رسمت ملامحها توجيهات السياسة الاقتصادية ، تمثلت في القيام باستثمارات ضخمة بالقطاعات غير النفطية كافة لتعزيز استراتيجية تنويع مصادر الدخل ، فضلا عن الارتقاء بمكانة الدولة في المجالات كافة واللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصادياً من خلال دعم التوجه في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات ، إذ قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ المزيد من الاستثمارات ، التي تزايدت وتيرتها في الآونة الأخيرة بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية لتمويل المشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية كتوسعة وتحديث المطارات الوطنية ، وشبكة قطار الإنفاق والطرق والمواصلات والمرافق السياحية والطاقة والخدمات المالية ، فضلاً عن البنية التحتية الالكترونية واللوجستية ، إذ تضاعف إجمالي الاستثمارات بمقدار (5) مرات من نحو (19) مليار دولار عام (2001) إلى (96.6) مليار دولار عام (2015) ، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (11.3 %) (ماجد ، 2016 : 9) .

أما الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ عدت الدولة لهذا المجال قانون يدعى "قانون الاستثمار الأجنبي" الهدف منه تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كما قامت الحكومة بإصدار وتحديث العديد من القوانين الأخرى ، وفي السياق هذا اتجهت سياسة الدولة من خلال الاستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة (2021) إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية ، ساعدت تلك الاتجاهات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . التي يمكن توضيحها من خلال جدول رقم (3) اذ تشير بياناته إلى زيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، اذ ارتفعت من (7.7) مليار دولار عام (2011) إلى (11.6) مليار دولار عام (2015) وبمعدل نمو سنوي نسبته (9.3 %).

جدول رقم (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2015-2011) **مليار دولار**

البيان / السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2011	7.7	85.4
2012	9.6	95.0
2013	10.5	105.5
2014	10.1	115.6
2015	11.6	126.6
متوسط النمو السنوي %	% 9.3	% 10.3

المصدر : تقارير الاونكتاد ، لسنوات متعددة

عام (2014) حصل انخفاض في ذلك التدفق بشكل بسيط ، ويعزى ذلك إلى الأوضاع التي شهدتها المنطقة خاصة العراق واليمن التي انعكست سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات ، أما إجمالي التراكمات في تدفقات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد ارتفعت من (85.4) مليار دولار عام (2011) إلى (126.6) مليار دولار عام (2015) ، وبمعدل نمو سنوي (% 10.3) اذ يعكس ذلك مدى الاهتمام المتزايد لدولة الإمارات باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وإعطائهما دور واسع في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة ، الأمر الذي أدى إلى تسريع عملية تنويع مصادر الدخل .

2 – تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة ، إذ ينعكس على التجارة والاستثمار ، فضلاً عن المستوى المعيشي للأفراد ، خاصة في ظل عدم مواكبة الدخول النقدية بصورة موازنة إلى الارتفاع في مستويات الأسعار ، تنتهج دولة الإمارات الاقتصاد الحر الأكثر انفتاحاً واندماجاً مع الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يجعله أكثر تأثراً بواقع حال الأسواق المحلية والعالمية ، أي إن مستويات التضخم تتحدد باتجاهين محلي وخارجي ، ويعزى ذلك إلى الارتباط الاقتصادي الشديد مع العالم ، لذلك يعد الاستقرار

الاقتصادي من أساسيات دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي ، كون السيطرة على التضخم تساهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق جذب الاستثمارات طويلة الأجل ، فضلاً عن زيادة معدلات الإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكلفة إقامة المشروعات والشكل البياني يوضح سلوك منحنى التضخم في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2001–2015) اذ بقى ضمن مستوى معقول وكان تأثيره محدوداً على تدفقات الاستثمار الأجنبي وعلى البيئة الاقتصادية عموماً .

شكل (1) معدلات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2001–2015)

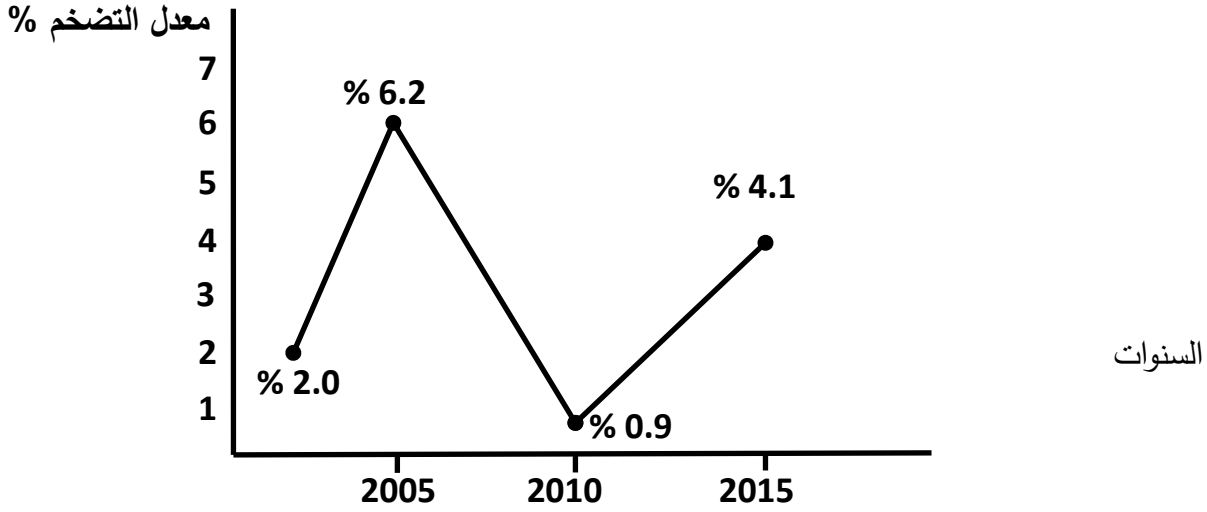

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء.

إذ تشير بيانات الشكل (1) إلى تذبذب معدلات التضخم خلال المدة (2001 – 2015)، وقد وصلت إلى أعلى مستوى (6.2 %) عام (2005) ، ثم انخفضت إلى (0.9 %) عام (2010) ، ثم عاود مستوى التضخم بالارتفاع عام (2015) ليصل إلى مستوى (4.1 %) ، وتعد تلك التذبذبات ضمن المستويات المنخفضة وتنعكس أثارها الايجابية على الأفراد أي استقرار الأسعار ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد ، فضلاً عن جانب ثقة المستثمرين وزيادة استثماراتهم ، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي .

3 – تطور مستوى دخل الأفراد :

بدأت استراتيجية تنويع مصادر الدخل تظهر ملامحها في المجتمع الإماراتي وان المواطن هو المستفيد بالدرجة الأولى ، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (4) إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بلغ (41.6) ألف دولار عام (2012) وارتفع إلى (59.6) ألف دولار عام (2013) ، ويسجل ارتفاعاً متواصلاً في عام (2014) ليبلغ (63.7) ألف دولار ، ليحتل المرتبة التاسعة عالمياً في العام المذكور أعلاه ، مقارنة بالمرتبة (25) عالمياً عام (2012) .

جدول (4) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في دولة الإمارات للمدة (2012 – 2014)

ألف دولار

البيان العام	2012	2013	2014
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	41.6	59.6	63.7
الترتيب عالمياً	25	10	9

المصدر : بيانات البنك الدولي .

في هذا السياق كشف تقرير التنمية البشرية (2011) الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "إن عدد السكان الفقراء في دولة الإمارات العربية المتحدة لا وجود له ، إذ بلغ صفراً في العام نفسه وتدل هذه النتائج إلى انجاز استثنائي لا يمكن التوصل إليه ، إلا بالعمل والجهد والمثابرة والإخلاص ، فضلاً عن الاستخدام الأمثل والكفء للموارد (وزارة الإعلام ، 2013 9)

المحور الثالث : اقتصاد ما بعد النفط :

بعد أن قطعت دولة الإمارات العربية شوطاً كبيراً في مجال تنوع الاقتصاد الوطني ، إذ تحقق ذلك نتيجة الاهتمام الواسع بالتخطيط المستقبلي ، الذي لم يتوقف عند هذا المجال ، بل بقى مستمراً وأصبح التوجه الإماراتي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة ، الذي خطط له في "رؤية الإمارات 2021" التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل الدول في العالم وهذا الأمر يتطلب التركيز على المحاور الأساسية التالية .

أولا : تطوير التعليم ودعم البحث العلمي وتحفيز الابتكار:

ترتكز استراتيجية الحكومة على إعطاء الخدمات التعليمية الأولوية بوصفها الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التقدم والبناء من خلال الارتقاء بمستويات الأداء للطالب والمدرسة ، إذ يكمن ذلك في تحديث المناهج وتطوير البنى التحتية التقنية بالمدارس فضلاً عن إطلاق برامج للتدريب المستمر لمديري المدارس والمعلمين ، وتطوير المباني المدرسية وتوسيع وتطوير المناهج المدرسية وتجهيزها بالمختبرات والحواسيب وغيرها وفقاً للمعايير الدولية (تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2012 : 75) .

تضمنت رؤية الإمارات (2021) ، للتعليم أهمية كبيرة بوصفه المدخل الرئيس للتنمية الشاملة والمستدامة والطريق نحو اقتصاد المعرفة ، القائم على البحث والابتكار ، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط "السياسة العليا للعلوم والتقنية والابتكار" ، إذ تضمنت (100) مبادرة في قطاعات مختلفة (الصحة ، التعليم ، الطاقة، النقل ، المياه ، التقنية) وخصصت لها الحكومة مبالغ قيمتها ما يقارب (82) مليار دولار ، فضلاً عن التوجه نحو مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي إلى (3) مرات حتى عام (2021) (التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016 : 54) ولهذا سعت الدولة إلى توفير البيئة المواتية لعملية تعليمية تأخذ بأرقى

المعايير العالمية ، سواء على مستوى البنية التحتية أو بالكوادر البشرية أو البحث العلمي أو الموارد المالية، مع الانفتاح على العالم في هذا المجال ، والتطلع على خبراته وتجاربه للاستفادة منها ، ولهذا استحوذ قطاع التعليم في دولة الإمارات على نسبة (21%) من إجمالي مخصصات الموازنة العامة لعام (2014) .(www.economy.ae) .

ثانياً: دعم وتطوير الصناعات والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة العالمية:

إلتزمت السياسة الاقتصادية الإماراتية وعملت إلى تنويع القواعد الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني بعيداً عن هيمنة القطاع النفطي ، وفي المراحل الأخيرة من استراتيجية التنويع الاقتصادي أصبح التوجه نحو الصناعات الدقيقة ذات القيمة المضافة العالية ، كصناعة مكونات الطائرات والصناعات الدفاعية وغيرها، هذه الجهود كللت بنجاح كبير، وفي ظل مسيرة التنمية على مدى (42) عاماً تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني إلى اقل من نسبة (30 %) وزاد حجم القطاعات غير النفطية إلى أكثر من نسبة (70 %) (وزارة الإعلام ،2013 : 10) .

ويعزى ذلك إلى التنوع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ، إذ يشير الجدول (5) إلى الارتفاع المتعاقب في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية ، إذ ارتفعت من (13.6) مليار دولار عام (2000) إلى (37.7) مليار دولار عام (2016) أي بمعدل زيادة نسبتها (177.2 %) . إذ ينعكس ذلك ايجابياً على تنويع مصادر الدخل

جدول (5)القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الإمارات بالأسعار الجارية للمدة (2000 – 2016)

السنة	القيمة (مليار دولار)
2000	13.6
2005	19.1
2010	25.7
2015	36.5
2016	37.7

المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ، ص 318 .

ثالثا : اقتصاد الإمارات العربية المتحدة والتطلع نحو اقتصاد المعرفة:

تشير بعض المؤشرات، لا بل تدل بوضوح على إن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة قد مر على مدار اقل من خمسة عقود من الزمان بمرحلة انتقال غيرت من صورته في العديد من المجالات ، حتى أصبح واحداً من الاقتصادات الأكثر تطوراً في المنطقة والعالم ، وفي هذا السياق أمسى واحداً من الاقتصاد المتجهة بقوة نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة ، كونه يعتمد وبدرجة كبيرة جداً على الإبداع والابتكار ، وتنامي أهمية المعرفة كمكون للقيمة المضافة (وزارة الإعلام ، 2013 : 10) . إن هذا التوجه سوف يعطي دولة الإمارات مكانه مرموقه بين اقتصادات الدول النامية الأكثر تطوراً ، فضلا عن السير قدماً في مواكبة اقتصادات الدول المتقدمة .

يشير تقرير الاقتصاد الإبداعي[1] بعد (42) عاماً من التنمية إن الإمارات قد احتلت المرتبة الأولى عربياً وبين الدول الناشئة العشر الأكثر استخداماً للاقتصاد الإبداعي كخيار تنموي ، إذ تشير بيانات التقرير نفسه إلى حجم التجارة الإماراتية من منتجات الاقتصاد الإبداعي قد بلغت ما يقارب (40.8) مليار دولار تشكل ما يقارب (7 %) من إجمالي الصادرات العالمية من المنتجات نفسها عام (2010) . (وزارة الإعلام ، 2013 : 9)

رغم التحديات التي واجهت قيادة الدولة ، إذ كانت تحديات في غاية الصعوبة ، منها كيفية اختزال الفجوة القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الصناعية المتقدمة ، على الرغم من المسيرة الطويلة للدول الأخيرة في التقدم التكنولوجي إلا أن دولة الإمارات تغلبت على معظم الصعوبات لترفع شعار "الإمارات دولة بلا فقراء" ، إذ كشف تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قد بلغ ما يقارب (60) ألف دولار عام (2011) ، وان عدد السكان الفقراء قد بلغ صفراً في العام نفسه (المصدر نفسه : 9) . في السياق نفسه تشير بيانات الجدول (4) إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قد بلغ (63.7) ألف دولار عام (2014) .

يتضح من خلال النتائج التي تمت الإشارة إليها بان دولة الإمارات العربية قد قطعت شوطاً واسعاً وكبيراً في استراتيجية التنويع الاقتصادي ، وبفضل سياسة اقتصادية حكيمة وواعية ومتطلعة إلى تجارب الدول على المستوى العالمي لم تقف عند تلك الاستراتيجية بل انطلقت لاقتصاد ما بعد النفط وتعلن عبور التحدي إلى مجتمع المعرفة .

[1] تقرير الاقتصاد الإبداعي : اصدر من قبل خمس منظمات دولية هي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاقتصاد ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، اليونسكو ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، مركز التجارة العالمي) ، إذ يحتوي هذا التقرير على مؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على استخدام الإبداع كخيار تنموي ، ومدى القدرة على استثمار القدرات الإبداعية للطاقات البشرية بما يحقق الأهداف التنموية .

والخلاصة يمكن القول أن لأصحاب القرار السياسي وواضعي الخطط الاقتصادية بإمكانهم التطلع إلى تجارب الدول في هذا المجال ومنها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة وانتهاج السياسة نفسها من أجل إقامة تنمية شاملة في العراق بالاعتماد على الموارد المالية الكبيرة المتأتية من القطاع النفطي وإعادة هيكلة الموازنة العامة لصالح النفقات الاستثمارية ، فضلاً عن توسع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية من أجل خلق فرص عمل لأفراد المجتمع وتخفيف الكاهل عن الموازنة التشغيلية ، فضلاً عن استقطاب رؤوس الأموال العراقية والأجنبية من الخارج وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة لسد حاجات المجتمع من السلع المحلية لإشباع حاجاتهم ورغباتهم والكف عن الاستيراد المفرط للسلع الاجنبية، لتكون بداية لانطلاقه جديدة للاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد المعرفي بعد ترسيخ اسس النمو الاقتصادي اللازمة .

الاستنتاجات:

1- حدث تحول في إيجاد بدائل لمصادر الدخل القومي بعد انكشاف الاقتصاد الريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

2- توفير بنى تحتية ضمن المواصفات العالمية لتكون ركيزة أساسية في إعداد كوادر بشرية مؤهلة للإبداع والابتكار .

3- إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتساهم في عملية التنمية الشاملة في ظل بيئة مؤاتيه له .

4- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة مستويات عالية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إذ بلغت (63.7) دولار سنوياً وكان ذلك المؤشر دليلا على إنهاء ظاهرة الفقر بعد تطبيق استراتيجيات الحدي منه .

التوصيات:

1- العمل على انتهاج سياسة لتنويع مصادر الدخل في العراق وتنويع نمو القطاعات الإنتاجية كافة الزراعة والصناعة والخدمات وعدم الاعتماد المفرط على القطاع النفطي فقط

2- نأمل أن ينجح العراق في القضاء على الفساد المالي ، أولاً ثم القيام بتوفير الموارد المالية النفطية والانطلاق لبناء الاقتصاد العراقي .

3- العمل على الحد من التنافر السياسي ، وتحقيق الانسجام بين القوى السياسية والعمل على وضع برنامج قابل للتطبيق والتنفيذ بأقرب وقت لإعادة إعمار الاقتصاد العراقي .

4- تحسين مخرجات التعليم في العراق وفقاً لمعايير الجودة العالمية لتكون مؤهلة للإبداع والابتكار .

5- التوجه نحو الحد من الفقر والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل أولاً ، وذلك عن طريق التوظيف العادل ،يكون توزيع الوظائف وفقا لقاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبدء بالعوائل التي ليس لهم أي موظف في المؤسسات العراقية وإعطائهم أولية قصوى في التعيين .

6- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وفق آليات وقوانين تضمن استفادة نسبة كبيرة من أفراد المجتمع من التشغيل ، وتعلم الخبرات والمهارات في ظل التقنية المتقدمة المستخدمة في تلك المشاريع الجديدة .

المصادر :

1- الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .

2- الرسيني ، نايف بن إبراهيم ، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدم إلى كلية العلوم الاستراتيجية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2014 .

3- الزبيدي ، محمد ناجي محمد ، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء المناطق الحرة ، دراسة نماذج مختارة لبدان آسيوية (الصين ، الإمارات العربية المتحدة ، العراق) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2008 .

4- العيساوي ، إسماعيل حمادي مجبل ، سياسة التنويع الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط ، المملكة العربية السعودية –أنموذجا– رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة الانبار ، 2009 .

5- الكواري ، علي خليفة ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدات العربية ، بيروت ، 1985 .

6- المركز الوطني للإحصاء : www.economy.a.e .

7-النمطاوي ، عنتر عبد الرزاق ، استراتيجيات في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، مجلة البحوث الإدارية ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد الأول ، 2005 .

8-بوشول ، السعيد & غانية ، نذير &جورمون ، سعاد ،المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 07 / ديسمبر 2017 .

9- بيانات البنك الدولي .
10- بيانات منظمة الاونكتاد ، سنوات متعددة .
11- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 .
12- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 .
13- صالح ، خالد روكان عواد ، دور التنويع الاقتصادي في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي في ضوء سياسات الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار ، 2011 .
14- عبد الغفار ، هناء ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين أنموذجا ، ط1 ، بين الحكمة ، بغداد ، 2002 .
15-ماجد ، احمد ، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية ، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 .
16- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 ، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ، نظرة عامة ، فينا ، 2015 .
17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، أساسيات صناعة النفط والغاز ، ج2 ، الكويت ، 1976 .
18-وزارة الإعلام، نشرة أخبار الساعة ، 42 عاماً من التنمية ، اقتصاد معرفي مستدام ، الثلاثاء ، 19 نوفمبر ، 2013 .
19- وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2005 – 2010) ، 2012 .
20- وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2011 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2016 .